



الدرس النحوي مشكلاته ومقترحات تيسيرية

الأستاذ ناصر لوحيشي
جامعة الأمير عبد القادر

لا جرم أن للغة الإنسانية سمات خاصة وطوايع تنفرد بها، إذ إن "اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام"¹. وإذا كان لكل لغة في الدنيا ما يميزها عن غيرها، فإن اللغة العربية امتازت عن جملة اللغات وفازت. فكانت أمتنها تركيباً، وأوضحها بياناً، وأعذبها مذاقاً "وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات، وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني"² فلا غرو أن ارتبط بها أشرف الكتب السماوية، ويرجع ذلك إلى ثرائها وتمامها مما لم يتح لأية لغة أخرى، حيث إنه لم يشنّها نقصان ولم تعبها زيادة³. ولقد كان من مميزات اللسان العربي، كثرة المفردات، واتساع المجاز والتمثيل وغناه النحوي والصرفي، كمسألة التعويض -مثلاً- وهو إقامة كلمة بدل كلمة، كإقامة المصدر بدل الأمر؛ نحو قوله تعالى: "وبالوالدين إحساناً"⁴. ونحو قول النبي -صلى الله عليه

1 - ابن خلدون -عبد الرحمان- تاريخ العلامة ابن خلدون، م، ج 2 (دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان) ص: 1056

2- م.ن.ص.ن.

3- يراجع: د. ناييف معروف، خصائص العريضة وطرائق تدريسها، ط 4 (دار النفائس، بيروت، لبنان، 1412هـ - 1991م) ص 38 وص 46.

4- سورة الإسراء - الآية: 23

وسلم: "صبرا يا آل ياسر فإن موعدكم الجنة"¹. أو إقامة الفاعل بدل المصدر، قال الله تعالى: "ليس لوقعتها كاذبة"². أو إقامة المفعول به بدل المصدر، كقوله تعالى "بأيكم المفتون"³ أو إقامة المفعول بدل الفاعل، في قوله عز وجل: "حجابا مستورا"⁴ وكفك الإدغام، وعدم الجمع بين الساكنين في غير الوقف، والتفريق بين المعاني بوساطة الحركات⁵. ومن سمات العربية أيضا، دلالة بعض الحروف على المعاني، والحصول على الدلالات بتحريك أصول الكلمات، كما أن الزيادة في اللفظ تعني الزيادة في المعنى -غالبا-.

وأما الحروف العربية فهي تتوزع في أوسع مدرج صوتي، وهي ثابتة، بل إن لكل حرف في العربية صوتا لا يتغير بتغير موقعه من الكلمة، في حين أن كثيرا من اللغات لا تمثل أحرفها جميع الأصوات في اللغة، كحرف (C) في الانجليزية -مثلا-.

وتختص العربية بالسهولة والمرونة، فهي هجائية في كتابتها، حيث يسهل إملاؤها، وأما غير الهجائية فيخضع لقواعد قياسية ثابتة، خلافا لبعض اللغات التي لا تكتب كما تنطق⁶، وعلى متعلمها أن يضطر إلى حفظ الكلمة وحفظ صورتها ورسمها.

ولعل ذلك ما جعل المستشرقين وغيرهم من غير العرب، يقرون بكمال اللغة العربية، فقد اعترفوا بأنها سلسلة قوية غنية كاملة، وبأنها ظهرت أول واهلة تامة مستحكمة -وإن بدت لهم معقدة صارمة-.

1- الإمام الحافظ-أبو عبد الله الحاكم النيسابوري -المستدرك على الصحيحين، ج 3 (دار الكتاب العربي) ص: 383.

2- سورة الواقعة، الآية 2.

3- سورة القلم الآية: 6.

4- سورة الإسراء الآية: 45.

5- للتمثيل والاستزادة يراجع: ناصر لوحيشي، صحح لفتك، باب ما يتغير فيه المعنى بتغير الحركة ط 1 (دار ربحانة، الجزائر 2000م) من ص: 43 إلى ص: 47.

6- يراجع: د. نايف معروف، خصائص العربية، من ص: 39 إلى ص: 49.

وأما أهل العربية الغُير - من الباحثين والدارسين - فقد زاد حماسهم في تتبع دقائق اللغة وخفاياها، وسعوا جميعاً إلى إبراز مرونتها، وسعتها واشتقاقها، ودقة تعبيرها، انطلاقاً من أن للفظ في العربية معناه وحدّه الخاص، ومثال ذلك لحظات الليل والنهار: البكرة والضحى والغدوة والظهيرة والقائلة والأصيل والهزيع والموهن¹ والسحر والفجر... وغير ذلك.

ولما كان ذلك كذلك، فقد باتت ظاهرة الإعراب أخطر الخصائص وأبينها إذ لا يعد الإعراب مجرد حلية لفظية، وهو ليس زينة ولا شكلاً، بل "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" كما قال ابن جني²، ذلك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإعراب والمعنى، ولولا ذلك ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوعوت ولا تعجب من استفهام³.

بيان ذلك في قوله تعالى "إنما يخشى الله من عباده العلماء"⁴. وقوله: "وإذ ابتلى إبراهيم ربه"⁵. وفي قوله سبحانه: "أن الله بريء من المشركين ورسوله"⁶.

ألا إن إغفالنا الإعراب في هذه الشواهد القرآنية يجعلنا نحتمل أن يكون المعنى في الآية الأولى، أن الله يخشى العلماء من عباده، وفي الثانية أن إبراهيم هو من قام بالابتلاء، وفي الثالثة أن الله بريء من المشركين وبريء من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهذا مما ينل في الدلالات ويفسد المعاني، كما يفسد العقيدة.

فالإعراب إذن هو أساس بناء الجملة العربية¹. لذلك كان لزاماً أن يهَبَّ غُيرُ على سلامة اللسان العربي، ويسارعوا إلى لم شتات اللغة وتأصيل قواعدها واستخراج أحكامها وأسرارها الدفينة².

1- يراجع د. نايف معروف، المصدر السابق ص 41.
2- أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج 1، تحقيق محمد علي النجار (دار الكتاب العربي، طبع دار الكتب المصرية 1957م) ص 34.
3- يراجع: نايف معروف، خصائص العربية ص 45، 46.
4- سورة فاطر الآية: 28.
5- سورة البقرة الآية: 124.
6- سورة التوبة الآية: 03.

ذلك أنه لا بد لكل لغة من قوانين تنظمها، وتجمع شواردها وتكشف خفاياها، وتوحد ظواهرها المختلفة، لأن تلك القوانين أو القواعد هي الوسائل الإجرائية التي تعين المتعلم على كشف مكنون النفس، والتعبير عما يخالج وجدانه بلغة صحيحة سليمة³.

لذا وذاك كان النحو، "دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى، منه تستمد العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها ولن تجد علما منها يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغني عن معونته، أو يسير بغير نوره وهده"⁴.

ولعل من معاني النحو؛ القصد وحسن الهيئة، وقد بين ابن جني حده فقال النحو "انتحلء سمى كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره"⁵.

ومن ثم فإنه لا غنى لكل علوم العربية —على خطورتها— عن النحو، حتى إن الأئمة العلماء من السلف قد جعلوه شرطاً أساساً في الاجتهاد، فإذا كانت الشريعة عربية، فإنه لا يفهمها حق الفهم إلا من فهم العربية حق الفهم ويذهب الشاطبي⁶ مذهبا بدا فيه مبالغا، حين رأى أن على الأصولي أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها كالخليل و سيبويه والأخفش والجرمي والمازني ومن سواهم. إذ إن النحو من علوم الوسائل، وليس من علوم المقاصد، مرماه سلامة الاتصال اللغوي نطقا وكتابة⁷ وهو (النحو) كما يذكر صاحب "النحو الشافي": "علم ممتنع

1- يراجع: د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية ط3 (مكتبة الخانجي، القاهرة، ج.م.ع 1408هـ - 1987م) ص: 394-395.

2- يراجع: سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، ط1 (دار مجدلاوي، عمان 1407هـ - 1987م) ص 113-114.

3- يراجع: ابن عرفة بن صافي، تدريس قواعد اللغة في الطور الثالث من المدرسة الأساسية، مجلة همزة الوصل، مديرية التكوين وزارة التربية، الجزائر، عدد خاص: 1991م، ص 194.

4- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ط5 (دار المعارف، القاهرة، مصر) المقدمة ص 01.

5- الخصائص، ج1، ص 34.

6- يراجع: أبو إسحاق إبراهيم، الموافقات في أصول الأحكام، ج2، 4، (دار الفكر، بيروت، لبنان) من ص: 59 إلى ص: 62.

7- يراجع: د. علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، ط1 (مكتبة الفلاح، الكويت، 1404هـ - 1984م) ص: 249.

يأخذ العقل ويسحر اللب، ويبعث الثقة في الدارس والمدرس معا¹، وإن كان بعضهم قد زهد في النحو واحتقره، وأصغر أمره، ولم يعترف بالحاجة إليه، وقد نسي "أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه، حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"².

مشكلات النحو العربي :

لقد أتى على النحو العربي حين من الدهر، كثرت فيه المؤلفات وتعددت المصنفات فزخرت بها مكباتنا، وزادت العناية عن حدها وضلت الحقائق، وتجت من ذلك مشكلات كثيرة، و"طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة"³.

وإذا كان الناس زمان عبد القاهر الجرجاني قد أنكروا على النحاة اهتمامهم بالنحو وغلاءهم فيه، فما بال الناس اليوم؟! فلقد جاء في دلائل الإعجاز⁴ قولهم: "وإنما أنكرنا أشياء كثروا بها، وفضول قول تكلفتوها، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين، وتعايوا بها الحاضرين".

وإذا بحثنا عن مسوغات ذلك وأسبابه ألفيناها كثيرة أولها ؛ اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام "وكان من أثر ذلك الاختلاط... [كما يرى الدكتور سامي الكناني]... أن نشأ التخاطب بلغة لا تنقيد بالفصحى، حتى شاعت هذه اللغة وأسهم في تفشيها مقومات

1 - يراجع: محمود حسين مغالسة، ط3 (مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1418هـ - 1997م) ص 07.
2 - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، ط2 (مكتبة الخانجي القاهرة ج.م.ع، 1410هـ - 1989م) ص 28.
3 - ابن خلدون، تاريخ العلامة بن خلدون، ص 1058.
4 - عبد القاهر الجرجاني، ص 29.

وعناصر و عوامل عدة، ذكرها الدارسون في كتبهم وفي إثر ذلك انتشرت العامية على الألسنة في بلاد العرب"¹.

وقد ضاق الناس ذرعا بمسائل النحو، وضجروا من جدل النحاة وتعسفهم وتكلفهم² -أحيانا - وترموا حين أنزل بعضهم النحو منزلة الغاية لا الوسيلة. وحين نسي هؤلاء أن النظم هو توخي معاني النحو وهو "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله"³.

ويلغ السأم لدى المتعلمين مبلغه-وبخاصة- عندما قاربوا إفراط النحاة في مسائل الحذف والتقدير والتأويل والإعراب، وحملهم أساليب اللغة على غير ظاهرها، واستخدمهم الأقيسة النظرية التي لا تستند -غالبا- إلى الشواهد المشهورة من كلام العرب⁴.

والحقيقة أن مشكلات النحو متعددة متشعبة يتصل بعضها بالمنهج والمصدر اللغوي وبعضها بالمعلم والمتعلم، وكثير منها بالواقع المعيش وبالحيط، وقد تكشف لنا جملة منها، من خلال الاستبانة التي أنجزناها واستوضحنا بها طلبة الجامعة عن أمور النحو وعوائقه، فكان من نتيجة الاستيضاح:

- ضعف المناهج التعليمية واضطرابها، وابتعادها عن أسلوب التدرج في عرض أبواب النحو، إذ إنها لا تراعي -غالبا- المستويات العقلية الإدراكية بل إن بعض المسائل النحوية مكررة معادة.

- ميل الدرس النحوي عن الغايات المتوخاة، من خلال تطويقه وسط دوائر المنطق والفلسفة، مما زكى جفوفه، وجعل منه مادة مستغلقة.

1- ناصر لوحيشي، صحح لغتك، التقدم ص07.

2- يراجع: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط7 (مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1994م) ص199.

3- عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص81.

4- يراجع: د. علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، ص253.

- اتساع أبواب النحو وكثرة مواضيعه وتشابك قواعده، واختلاف المدارس النحوية، ومن ثم تعدد أوجه الإعراب وصوره.

- كثرة مصادر النحو ومراجعته¹ وتعقيد منهجها وأسلوبها، وغموض شواهدا واعتمادها المتون والخواشي أسلوبا ومنطلقا وغاية.

- غلبة الجانب النظري على الجانب التطبيقي العملي في تدريس مادة النحو -عموما- بسبب الخلط بين الواقع اللغوي والمنطق العقلي -ضعف همم المعلمين وانصرافهم عن مادة اللغة والأدب -بعامة- وغياب الرغبة في تعلم النحو، وقلة رصيدهم اللغوي، أضف إلى ذلك مشكلة الوقت (الزمن)، إذ إن لمادة النحو ساعة واحدة في الأسبوع، وهو غير كاف لتحصيل قواعد لغتنا، التي تحتاج إلى الدربة والمرانة والتواصل والدوام.

- قلة الكفاة (الكفايات) في مادة النحو، وضعف إعداد المعلمين واختلاف طرقهم في التدريس، واتخاذهم الامتحانات غاية لا وسيلة، وهذا الذي غذى نفور المتعلمين وصدوفهم، ونفى زهدهم. وقد عني ذلك: محمد صلاح الدين مجاور حين رجع مشكلات النحو إلى المصدر اللغوي، ثم إلى المصدر العلمي الذي يكشف افتقار المعلم إلى المعلومات الكافية الدقيقة عن اللغة وطبيعتها ووظيفتها، أي: افتقاره إلى جملة طرائق التدريس، أو لنقل: (القدرة المهنية)².

وأما ما تعلق بالواقع والمحيط فيصعب حده وحصره، حيث حلت العامة محل الفصحى في مختلف المواقع والمواطن، والفظيع مزاحمة اللغات الأجنبية اللغة العربية. -غياب الوسائل المعينة الموضحة (السمعية والبصرية وغيرها...) مما يسهل الاستيعاب ويسره.

1- يراجع للتوسع: سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، من ص 121- إلى ص: 125. ويراجع: محمود حسين مغالسة، ص: 08

2- يراجع: تدريس اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية - أسسه وتطبيقاته - ط4 (دار القلم، الكويت، 1403هـ- 1983م) ص: 102

ويجب أن يقال: إن تراثنا اللغوي؛ النحوي والصرفي -على الرغم من هذه المشكلات المعوقات- تراث خطير وجب تأصيله وتقعيده وصونه، وذلك ببيان "خصائص بنية العربية بشكل علمي؛ بتقديم نظرة جديدة في دراسة اللسان العربي تعيد ربط اللغة العربية الفصحى بالواقع والحياة"¹.

ولعل الدعوة إلى الاستغناء عن النحو، وإحلال العامية محل الفصحى -وهي دعوة غير بريئة- هي التي جعلت العبء فادحا والحمل ثقيلا على النحاة واللغويين المحدثين، ومن ثم صار تيسير النحو ضرورة ملحاجة.

فعباس حسن في تقديمه "للنحو الوافي" يرى؛ أن تجمع مادة النحو وكل ما يتعلق بها من التصريف في كتاب واحد، حتى وإن تعددت أجزاؤه، يجمع ما تفرق في أمات الكتب، ويغنيها عن الرجوع إليها² يراعى في ذلك وضوح التعبير والنقل و دلالتهما، بتوخي اللغة اليسيرة المألوسة التي لا تعقيد فيها ولا غموض ولا حشو ولا فضول ولا مناقشة أمر، أو لفظ ولا وضع اعتراض، ولا الحرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم³.

ولا يمكن تيسير النحو العربي، وما ينبغي لنا ذلك، إذا لم يستند الباحثون والدارسون إلى المنهج اللغوي الحديث، ويتنكبوا عن التفاسير الفلسفية والتأويلات المتعسفة.

ومما رأى غير من أهل العربية، وأكدته طلبتنا من خلال الاستبانة ما يأتي:

أ- ربط المصطلحات النحوية والتعاريف بالمعاني والدلالات؛ فكثير منا يردد: نون الوقاية، ولا يعلم معنى ذلك، ويقول معربا: فعل مضارع، ولا يدري لم سمي ذاك الفعل مضارعا؟ وكذا مسألة، حركة المناسبة.

1- جعفر دك الباب، مجلة همزة وصل، ع: 1991م، ص: 154.

2- تراجع، ص: 08

3- تراجع: عباس حسن، النحو الوافي ص 08.

ويجب أن تدرس المصطلحات النحوية والتصريفية بطريقة متكاملة وترتب الأبواب والمسائل وفق منهجية منطقية مدروسة، تراعي قدرات المتعلمين ومستوياتهم، ورمحاً جاز الاستغناء عن بعض المصطلحات والفروع التي لا أثر لها في تقويم اللسان أو القلم¹.

ب- انتقاء الشواهد والأمثلة التي تكشف الغامض، وتحلي القاعدة، وخليق بالباحثين والمعلمين اختيار الشواهد التي تتصل بالمحيط، وتخدم الواقع المعيش. ويا حبذا لو يضيف المعلم على درس النحو جوا يريح المتعلم ويحفزه إلى الاستزادة ويشوقه، كأن يسوق حكمة أو مثلاً أو بيتاً أو طرفة تبعث الروح والسرور، وإن تجربتنا مع الطلبة قد أثبتت هذا- بحمد الله-.

ج- الابتعاد عن اختلاف النحاة وآرائهم المتشعبة في المسألة الواحدة، وعن العلل التي لا تجدي نفعاً، وذلك بالاحتكام إلى اللغة الجامعة لا المفرقة.

د - تغليب الجانب التطبيقي العملي على الجانب النظري، وتوسيع حصص النحو واللغة.

هـ- اعتماد الأسلوب الطبيعي في تدريس قواعد النحو العربي، بالرجوع إلى النصوص المشرقة، وربط النحو بأساليب اللغة العربية البلاغية، حيث إنه لا يخفى ارتباط النحو بالبلاغة في درس الاستفهام مثلاً.

و- الاستعانة بالوسائل الحديثة الموضحة، كالأجهزة السمعية البصرية والأجهزة العاكسة، ولا سيما في إيضاح فروع التصريف وأقسامه. ونحن نهيئ بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، أن تضطلع بمهمتها، فتقدم النحو العربي في حصص وبرامج ودروس مشوقة، كي تعيد الثقة إلى النفوس، ذلك أن كثيراً منا لا يكاد يسمع كلمة النحو إلا أحس بالثقل والنفور والضجر².

1- يراجع: د. علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللغة العربية، ص: 262.

2- يراجع: أحمد ماهر البكري؛ النحو العربي - شواهد و مقدماته - (مؤسسة شباب الجامعة؛ الإسكندرية، ج-م-ع. 1988م) ص: 20

هذه أهم المقترحات المبداء، وهناك أشياء أخر اقترحها طلبتنا أغفلناها لكونها جزئية. ويظل النحو العربي بحاجة إلى أياد أمينة، ونفوس صادقة، تكشف خفايا لغتنا وأسرارها، وتجلي الغامض منها.

وقد ذكر أحد طلبتنا الأنجباب، أن مشكلة النحو لا تكمن في المعلم وحده ولا في المتعلم وحده، ومن الفرية أن تنسب إلى الزمن وحده، فمعوقات النحو مبثوثة ومبسوطة هنا وهناك وهنالك، والمسألة تبحث عن ذوي الخالصة الأقوياء.